

## دور التنوع القومي في الاصلاح السياسي دراسة مقارنة بين اقليم كردستان العراق واقليم ايرلندا الشمالية البريطاني

طارق كاكه ريش محيي الدين

الناصر دريد ثابت

جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية-قسم العلوم السياسية

### المقدمة

تعتبر قضية التنوع القومي واحدة من اهم نقاط دراسة تطور الانظمة السياسية في عصرنا الراهن، وقد انتبه كثير من الدارسين والباحثين الى انه يندر وجود شعب او امة في عالم اليوم لا تمتلك تنوعات قومية او اثنية مختلفة بعضها ينجح في طمسها بالاجبار مما يؤدي الى اشتغالها وتقسيم الامم والدول (كما حصل في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والدولة الثانية وامبراطورية النمسا والمجر.....الخ) وكما سيحصل مستقبلا في دول قومية اخرى مهما طال امد قمعها، وبعضها ينجح في الحفاظ عليها من خلال الاستيعاب والتفاهم كما حصل في سويسرا ودول قليلة اخرى، فيما هناك دول ما زالت تسعى منذ عقود الى ترتيب اوضاعها القومية (مثل الهند وبلجيكا واسبانيا) وان بدرجات مختلفة من التوفيق والنجاح.

ويلعب عنصر التنوع القومي دوراً فاعلاً احياناً في اصلاح النظام السياسي، و احيانا اخرى يعرقل هذا التنوع القومي الاصلاح السياسي بمرته، ونحاول هنا في هذا البحث ان نقارن بين الحالتين عبر نموذجين مميزين احدهما في قلب الشرق الاوسط والثاني في قلب العالم الغربي، ورغم ان الانتقادات قد توجه على اساس الاختلاف والتباين بين النموذجين من حيث درجة الحداثة والتطور، الا ان التفحص الدقيق للنموذجين يؤكد عدم اختلافها بهذه الدرجة، فالنموذجان استمررا بالتأزم الذي وصل حد الحرب الاهلية لعقود دون حل، ولم يتوقف الصراع الا مؤخراً ولا يفصل زمنياً بين انتهاء الصراع العسكري للنموذجين الا خمس سنوات فقط (1998 في بريطانيا و2003 في العراق) ومازال الصراع السياسي قائم في البلدين وصولاً الى الحل النهائي لهذه الازمة. اشكالية الدراسة:1. هل كان للعوامل الاجتماعية والتاريخية المختلفة في بريطانيا والشرق الاوسط دورها الاساس سواء في الوصول او عدم الوصول للاصلاح السياسي ام لا ؟

2. هل كان للفساد الدور الرئيسي في افشال الاصلاح السياسي في العراق وغيابه هو السبب الاساس لنجاح العملية في بريطانيا؟

3. هل لعبت العامل الاقليمي دوراً اساسياً في نجاح او افشال التجربتين.

**فرضية الدراسة:** تدور الدراسة حول فرضية اساسية مفادها (ان التنوع القومي يمكن ان يصبح دافعاً قوياً للاصلاح السياسي او العكس تماماً وذلك وفقاً للعديد من الظروف الداخلية والاقليمية بالدرجة الاساس).

**منهجية الدراسة:** يتبع البحث منهج لبرالياً وفق مدرسة الفكر والفيلسوف الانكليزي هيل غرين (T. H. Green) 1836-1882 Tomas Hill Hard press Publishing, Boston, 2014 كما يستخدم البحث ايضاً ادوات المنهجيات التاريخية والمقارن لاكماله عمله.

دور التنوع القومي في الاصلاح السياسي

دراسة مقارنة بين اقليم كردستان العراق واقليم ايرلندا الشمالية البريطاني

المبحث الاول: الخلفية التاريخية

المطلب الاول: القضية الكوردية في العراق

المطلب الثاني: قضية ايرلندا الشمالية

المبحث الثاني: الاصلاح السياسي في العراق وبريطانيا  
المطلب الاول: نظام دستور 2005 في العراق ودور اقليم كردستان  
المطلب الثاني: اتفاق الجمعة العظيمة في بريطانيا ودورها في اصلاح النظام البريطاني  
الاستنتاج والتوصيات  
المصادر والمراجع

## المبحث الاول

### الخلفية التاريخية

سنحاول في هذا المبحث ان نلم بالظرف التاريخي المحيط بالقضيتين الكوردية والايرلندية مدار البحث ليتسنى لنا ان نفهم بشكل اعمق قضية التنوع القومي في الدولتين العراق والمملكة المتحدة.

## المطلب الاول

### القضية الكوردية في العراق

يُرجع العديد من المؤرخين جذور الكرد إلى العرق الآري، ويعتبرونهم أحفاد شعوب سكنت جبال زاغروس وطوروس والمناطق المحاذية لها، منذ الألف الثالثة قبل الميلاد. ويرى الباحث والمؤرخ الكردي محمد أمين زكي (1880-1948) في مؤلفه "خلاصة تاريخ الكرد وكردستان" أن أصول الكرد تشكلت من طبقتين، الأولى سكنت جبال زاغروس وطوروس وهي: لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاسي، سوباري، خالدي، هوري، ميتاني. والطبقة الثانية، هي الشعوب الهندو - اوروية التي أتت فيما بعد واستقرت في المنطقة، كالليديين والكاردوخيين، واندجت بشعوبها ليتشكل منها فيما بعد الكرد<sup>(1)</sup>.

كما أتى المؤرخون اليونانيون على ذكر الكرد، بخاصة أثناء الحروب اليونانية - الفارسية وتفقه جيش اسكندر في جبال زاغروس، ومن ذلك، المؤرخ اليوناني زينفون (427-355) الذي أشار إلى شعب وصفهم "بالمحاربين الأشداء ساكني الجبال وسماهم ب"كاردوخ" الذين هاجموا الجيش اليوناني أثناء عبوره للمنطقة عام 400 ق.م، كما أتى هيرودوت (484-425) على ذكر الكرد في مؤلفاته. وجاء المسعودي (896-975) في كتابه مروج الذهب<sup>(2)</sup>. وقد ورد مصطلح كردستان، وطن الكورد كاصلاح جغرافي - إداري ذي دلالة قومية وديموقراطية، لم يبتدعها الكورد، بل جاءت على عهد السلطان سنجان السلجوقي (1118 - 1157) حين فصل القسم الغربي من إقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه وأطلق عليها اسم كردستان. وشملت هذه الولاية الأراضي الممتدة بين أذربيجان ولورستان، والمناطق الواقعة غرب جبال زاغروس. كما جاء ذكر الكورد وكردستان في الوثائق والمراسلات الرسمية العثمانية أيضاً، ومؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك نفسه، واثناء خدمته في المناطق الكوردية، كان يشير إلى انه في كردستان! بل وكان هذا الاسم متداولاً ومذكوراً في محاضر جلسات البرلمان التركي، في بداية تأسيس الجمهورية. وهذا ما أكد عليه الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان في تصريح سابق له<sup>(3)</sup>.

ومع وجود ارض وشعب للكورد الا انه تم حرمانهم من إقامة دولتهم الخاصة وفق مبدأ الحق في تقرير المصير، فإن اطماع الدول الجوار الاقليمي المحيطة بهم (الامبراطورية الفارسية والامبراطورية التركية العثمانية والامبراطورية الروسية القيصرية)، دفعتها الى تقسيمه الى أجزاء موزعة فيما بينهم<sup>(4)</sup>، ومن ثم بعد الحرب العالمية الاولى تم تقسيم كردستان التابعة للدولة العثمانية، عدا كردستان ايران (تقسماً ثانياً بين تركيا) الجمهورية وبريطانيا وفرنسا، وقد اتبع الجزء

1- محمد امين زكي بيك، خلاصة تاريخ الكورد وكردستان من أقدم العصور التاريخية، ترجمة وتعليق إلى العربية: محمد علي عوني، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، 2009، ص 21.

2 - منذر الموصل، القضية الكوردية في العراق (البعث والكورد)، دار بيسان، بيروت، 2000، ص 35-37.

3 - صحيفة القدس العربي، العدد الصادر يوم 2013/11/19

4 - امين محمد علي امين شمسة، الكورد وحق تقرير المصير، مكتب تنمية الفكر والتوعية، السليمانية، 2021، ص 6.

البريطاني الى العراق المتشكل حديثاً، فيما الحق الجزء الفرنسي بسوريا بعد قيام هاتين الدولتين، لتصبح كردستان مقسمة بين (ايران وتركيا، والاتحاد السوفيتي السابق، والعراق وسوريا)<sup>(1)</sup>.

هذا التوزع الجغرافي والبشري الكوردي على البلدان الأربع، نتج عنها تقسيم وتحويل الشعب الكوردي الى اقلية قومية محمشة ضمن مجتمعات دول (تركية وفارسية وعربية) لم يكونوا متفوقين عددياً فيها، وتعرضوا الى عمليات القمع والصر من قبل الأنظمة الحاكمة لهذه البلدان، ومع ذلك لم تخمد جذور السعي التحرري لدى الكورد، ومحاوله تحقيق حلمهم في نيل حقوقهم القومية والثقافية، رغم كل المجازر التي تعرضوا لها<sup>(2)</sup>. إن الاحساس بالظلم جراء التقسيم دفعهم الى خوض الكفاح المسلح بقيادة الزعماء الدينيين والقبليين والقوميين لإثبات وجودهم، بعد ان بدأت مرحلة النضال السياسي، الذي قادته النخب المثقفة للحفاظ على الهوية وخصوصيتها من الضياع والتلاشي وكان ذلك في البداية من خلال اصدار الصحف وتشكيل النقابات والمنظمات<sup>(3)</sup>.

ويعد الكورد حالياً أكبر شعب في العالم ليس لديه دولة، بالرغم من ان عدد الأكراد في العالم يبلغ حوالي (55) مليون نسمة، ويشكلون نسبة 17% من سكان العراق، ونسبة 15% من سكان تركيا، و9% من سكان ايران، و9% من سكان سوريا<sup>(4)</sup>.

لقد مر القضية الكوردية في العراق، منذ مطلع العشرينات ولغاية مطلع التسعينات من القرن العشرين، بالكثير من الانتفاضات والحروب مع الحكومات المتتالية المركزية في بغداد. انعكس ذلك سلباً على تعدادهم وتوزعهم السكاني. حيث تعرضوا للكثير من حملات التهجير القسري الى مناطق اخرى، "كحالات الأفال" التي تم تصنيفها على أنها إبادة جماعية، والهجوم الكيماوي على مدينة حلبجة عام 1988، ومدن وقرى اخرى في اقليم كردستان والتي اودى بحياة الالف من المدنيين الابرياء<sup>(5)</sup>.

ويبلغ عدد كورد العراق ستة ملايين نسمة، من دون حساب الكورد العراقيين الموزعين في المهجر، ولا الكورد الفيلية، وان أغلبية كورد العراق مسلمون ستة، كما وتوجد بينهم اقلية دينية وطائفية مختلفة مثل اليزيدية، والكاثائية، والمسيحية، واليهودية... الخ، ومحافظات كردستان العراق هي: هولير (أربيل)، السليمانية، ودهوك، بالإضافة إلى كركوك ومناطق اخرى كوردية في محافظات الموصل وصلاح الدين و واسط، ويتحدث كورد العراق ثلاث لهجات كوردية هي السورانية، الكرمانجية (البادية) والهورمانية<sup>(6)</sup>.

أما سياسياً، فالكورد في العراق منقسمون إلى حزبين سياسيين رئيسيين وبعض احزاب اخرى منها علمانية ودينية، ومن الاحزاب الرئيسية، الحزب الديمقراطي الكوردستاني بزعامة السيد مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكوردستاني الذي كان تحت زعامة (جلال الطالباني) قبل وفاته، والذي تترجمه الان قيادة جماعية، وكان جلال ومسعود قد أصبحا بعد الاحتلال الامريكي للعراق عضوين في مجلس الحكم العراقي، قبل ان يتم اختيار السيد جلال طالباني رئيساً للعراق من قبل مجلس النواب لرئاسة الجمهورية لأربع سنوات بعد اجراء الانتخابات العراقية عام 2005 فيما تم اخبار مسعود برزاني رئيساً لاقليم كردستان بعد اقرار الفدرالي في الدستور العراقي الجديد<sup>(7)</sup>.

وقد شهد التاريخ الكوردي في العراق احداث مهمة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 تمثلت بالعمليات المسلحة التي قام الشيخ محمود الحفيد البرزنجي في لواء السليمانية عام 1919 قبل قيام الدولة العراقية وقد استمرت حتى عام 1931<sup>(8)</sup>، كما وبدأ الشيخ احمد البرزاني انتفاضة مسلحة في مقاتلة القوات العراقية المدعومة من البريطانيين، لكن الحركة فشلت بعد قمعها<sup>(9)</sup> ومع ذلك استمر النضال الكوردي، في عام 1943 استثمر الكورد الحرب العالمية الثانية ليعلنوا ثورتهم التي قادها مصطفى البرزاني في منطقة برزان، وبعد معارك مع القوات العراقية والتي استمر حتى العام 1945، وانتهت حركة البرزاني ليتوجه

1 - فؤاد ساكو، الأسس القانونية لحق الشعب الكوردي في تقرير المصير، ط1، مطبعة الهدف، مشيغان، الولايات المتحدة، 1978، ص 8-26.

2 - امين محمد علي امين شمسة، مصدر سبق ذكره، ص 7.

3 - فالخ عبد الجبار وهاشم داوود، الاثنية والدولة، ط1، مطبعة الفرات، بغداد، 2006، ص 165.

4 - عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن، م.س، ص 19-21.

5 - طارق كاكه رش، دراسة في الصراع الأمريكي - الإيراني وتأثيره في العراق ما بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2011، ص 69.

6 - عبدالستار طاهر شريف، مصدر سبق ذكره، ص 20.

7 - بول برمر، عام قضيتته في العراق، النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص 21.

8 - عزيز الحاج، القضية الكوردية في العشرينات، ط 2، مطبعة الانتصار، بغداد، 1985، ص 100.

9 - جاليلاند، جيرارد، شعب بدون وطن، الكورد وكردستان، ترجمة: عبد السلام التقشبندي، دار اراس، اربيل، 2012، ص 287.

بعدها الى مدينة مهاباد الإيرانية، ليخوض هناك نضال تأسيس اول جمهورية كردية مستقلة في التاريخ الحديث انتهت باسقاطها على يد القوات الإيرانية 1946<sup>(1)</sup>.

في العام 1946 تم تشكيل الحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق في اجتماع سري ببغداد، وتم تنصيب مصطفى البارزاني رئيسا للحزب رغم بقاءه في المنفى في الاتحاد السوفيتي آنذاك وحتى انهيار النظام الملكي العراقي، وفي العام 1958 عاد البرزاني للعراق، لكن القتال عاد لينشب مع الحكومة العراقية من جديد فيما سمي بثورة ايلول 1961، واستمر لعدة سنوات، ورغم ان الاوضاع هدأت نسبياً عقب سقوط نظام عبدالكريم قاسم في 8 شباط 1963، الا ان الخلافات بين المكتب السياسي ورئيس الحزب من جهة اخرى ادى الى حدوث انشقاق في صفوف الحزب عام 1964 حيث اصبح هناك تياران على الساحة كل منهما يدعي تمثيل الحزب، الاول بقيادة ملا مصطفى البارزاني ويطلق عليه اسم (المكتب العسكري) والثاني (المكتب السياسي)، ويضم كل من إبراهيم أحمد وجمال الطالباني وآخرين<sup>(2)</sup>.

كما عاد القتال متقطعاً بين الفصيلين وبين الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 1963 وحتى عام 1970 عندما تدخل السوفيت بين الحركة الكوردية ونظام البعث وبدأت المفاوضات مع الحكومة العراقية وتوصل الطرفان الى اتفاقية اذار في 1970، الا ان الاتفاقية لم تستمر الا بضعة اشهر حيث تجدد القتال مع الحكومة العراقية بدعم أمريكي إيراني قوي حتى عام 1974، ثم جاء اتفاقية الجزائر بين إيران والعراق عام 1975 لتنتهي حركة المصطفى البرزاني، وفي أيلول 1975 تشكل المركز القيادي الجديد للحزب باسم القيادة المؤقتة، واستطاع النهوض مرةً اخرى حيث بادر الحزب الى عقد اول مؤتمر له في آب 1976 بزعامة السيد مسعود البرزاني<sup>(3)</sup>.

من جهة اخرى وبعد انهيار الثورة الكوردية اثر اتفاقية الجزائر، بدأ السيد جلال الطالباني ومجموعة من رفاقه حركة مسلحة ذات طابع يساري ضد السلطة المركزية، قدر لها ان تصبح لاعبا اساسيا في المنطقة (الاتحاد الوطني الكوردستاني) او ماعرف محلياً باسم اليكتي، واستمر الكفاح المسلح للفصائل المسلحة حتى حرب الخليج عام 1991 وانتفاضة آذار ضد الحكومة العراقية، والتي استطاع الأكراد ومن خلالها أن يجنحوا مدن كوردستان، وقاموا بتشكيل إدارة جديدة في تلك المناطق عقب انسحاب الجهاز الإداري الحكومي بكامله<sup>(4)</sup>.

وبعد الاجتياح الأمريكي للعراق في 2003، شاركت قوات الكوردية في العمليات العسكرية، كما شاركت في جميع التطورات التي حدثت على الساحة العراقية ابتداءً من مجلس الحكم في العراق، والحكومة العراقية المؤقتة، والحكومة الانتقالية<sup>(5)</sup>. كما شارك الكرد في كتابة الدستور و انتخابات كانون الاول (2005) بقيادة التحالف الكوردستاني التي ضمت الحزبين الرئيسيين (أوك) و(حدك) وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى، وحصل التحالف على 58 مقعداً من اصل 275 مقعد نيابي، مكونين الكتلة الثالثة آنذاك، وانتخب السيد جلال طالباني رئيساً لجمهورية العراق و دبرهم صالح نائب لرئيس الوزراء، وكانت لهم حصة من الوزارات الأخرى<sup>(6)</sup>.

هذا واستمرت المشاركة في جميع تشكيلات الحكومات المتتالية في العراق والى الان، الا ظهرت بعض الخلافات الدستورية والقانونية والادارية بين حكومة الاقليم والحكومة المركزية أكثر من مرة، وصلت التأزم الشديد والذي كان يعصف بحالة السلام بين الاقليم والحكومة العراقية في أكثر من مناسبة ومن ابرز هذه الخلافات عدم تطبيق بعض المواد الدستورية بشكل كامل مثل مادة 140، وخلاف الحكومة الاتحادية والاقليم على توزيع واردات الثروة النفطية وادارتها بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية... الخ، الى ان قرر إقليم كوردستان استفتاء الانفصال عن العراق يوم 25 سبتمبر/أيلول 2017، والذي شمل محافظات الإقليم الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك)، بالإضافة إلى كركوك المتنازع عليها مع بغداد، ووافق المصوتون حسب النتائج الرسمية- على الانفصال بنسبة فاقت 92%، لكن الحكومة الاتحادية في بغداد رفضت الاعتراف بالاستفتاء واتخذت عدة إجراءات لمعاقبة الاقليم بسببه، وتسبب الاستفتاء في أزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، بعد أن رفضت سلطات الإقليم التراجع عنه، وتمسكت حكومة بغداد بموقفها الرفض له، فقد اعتبر رئيس الوزراء آنذاك (حيدر العبادي) أن الاستفتاء "ممارسة غير دستورية تعرّض أمن واستقرار البلد للخطر، وهو إجراء لا يترتب على نتائجه أي أثر واقعي، بل يؤدي إلى انعكاسات سلبية كبيرة على الإقليم بالذات"، وسارعت الحكومة الاتحادية بعد الاستفتاء إلى اتخاذ إجراءات بحق الإقليم، مثل مطالبة إقليم كوردستان بتسليم المطارات الموجودة فيه إلى الحكومة الاتحادية خلال مهلة ثلاثة أيام، تحت طائلة إغلاق الأجواء اعتباراً من

1 - نيكتين باسيلي، الكورد: دراسة سوسيولوجية وتاريخية، ت: نوري طالباني، مكتب الفكر والتوعية، السليمانية، 2007، ص 336.

2 - صلاح خرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص 131-132.

3 - هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، بيروت، 2001، ص 146.

4 - صلاح خرسان، مصدر سبق ذكره، ص 466.

5 - بيترو.غالبريث، نهاية العراق، ترجمة اباد احمد، دار العلوم العربية، بيروت، 2007، ص 256.

6 - المصدر السابق نفسه، ص 256.

يوم 29 سبتمبر/أيلول 2017، وفوض البرلمان العراقي من جهته يوم 27 سبتمبر/أيلول 2017 رئيس الوزراء بنشر- قوات للسيطرة على حقول النفط في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها مع كردستان العراق. كذلك طالبوا الإقليم بإلغاء كل ما يترتب على استفتاء الانفصال، حيث لجأ القضاء العراقي إلى اتخاذ إجراءات ضد المسؤولين عن استفتاء انفصال إقليم كردستان بتهمة "المساس بوحدة البلاد وتعريضها للخطر"، إلا أن حكومة إقليم كردستان من جهتها رفضت تلك الإجراءات، وطالب برلمان الإقليم دول الجوار يوم 30 سبتمبر/أيلول 2017 باحترام قوانين الإقليم، كما دعا المجتمع الدولي إلى احترام ما قال إنه قرار شعب كردستان، لأن قرار الشعب لا يمكن الغاءه الا بقرار من الشعب.

## المطلب الثاني

### قضية ايرلندا الشمالية

تعود جذور المشكلة ايرلندية الى اوائل الغزو النورماندي<sup>(1)</sup> للجزيرة في القرن الثاني عشر الميلادي وبدأ الصراع بين العنصرين الانكليزي والنورماندي من جهة والاييرلندي من جهة اخرى منذ القرن 13 ميلادي، وشيئاً فشيئاً بدأ العنصر النورماني بالاصول لصالح تكون الشخصية الانكليزية مقابل العنصر- الغالي (الذي يمثل لب الثقافة ايرلندية) وضعفت السيطرة الملكية الانكليزية خلال العصور الوسطى على ايرلندا بسبب جائحة الطاعون<sup>(2)</sup> لهذا قرر هنري الثامن اعادة غزو ايرلندا في 1541 وهنا اضيف عامل جديد وهو العامل الطائفي، لان الملك هنري الثامن كان قد قام واول مرة بتأسيس (كنيسة- انجرا) منفصلا عن المذهب الكاثوليكي منذ عام 1532 وترسخ المذهب الجديد شيئاً فشيئاً ليصبح مذهب العنصر الانكليزي بشكل مطلق<sup>(3)</sup> مما اضاف بعداً جديداً للصراع بسبب بقاء شعب ايرلندا لوحده على المذهب الكاثوليكي الروماني<sup>(4)</sup> ودخلت قضية الصراع انذاك كجزء من الصراع الاقليمي بين المعسكر الاوروبي الكاثوليكي (بدعم من البابوية وزعامه فرنسا واسبانيا) والمعسكر الاوروبي البروتستانت، واصبح الصراع منذ ذلك الحين قومياً – طائفياً بنفس الوقت بين البريطانيين والاييرلنديين ولم ينته الغزو الثاني الانكليزي لايرلندا الا بعد مائة عام في زمن الملك جيمس الاول وبعد كثير من الثورات والحروب والانتفاضات، وفشلت كل محاولات الانكليز لتمويل الايرلنديين للبروستانتية رغم نجاحهم في السيطرة على ايرلندا بسبب بطشهم وقمعهم، كما اتبع الانكليز سياسة مصادرة الاراضي واستثمارها من قبل العنصر الانكليزي الواحد<sup>(5)</sup> وانغمست الجزيرة في صراعات دامية طوال القرن 17، كما تم نفي مئات السجناء الايرلنديين السياسيين وغير السياسيين بين القرنين 15-18 الى مختلف المستعمرات ما وراء البحار في البحر الكاريبي وامريكا واستراليا للعمل ضمن نظام السخرة<sup>(6)</sup> وشيئاً فشيئاً تكونت طبقتان رئيسيتان تمسكان بزمام السيطرة على ايرلندا وهي الطبقة البروستانتية (ذات الاصول

- 1 - النورمانديين في الاصل هم سكان المنطقة المعروفة بنورمانديا والتي تقع شمال غرب فرنسا وقد بدأ غزوم بريطانيا مع الملك وليام الفاتح في معركة هاستنجز في القرن 11 ميلادي وتمكنوا عبر صيرورة طويلة تاريخياً من الاندماج بالسكان الاصليين الانجولوساكسون حتى اصبحوا جزءاً من النسيج القومي البريطاني، للمزيد حول مفهوم الانغلو- نورمان انظر: J.O. Prestwich(War and Finance in the Anglo-Norman State) in Mathew Stick and (ed)(Anglo – Norman War far Studies in Late Anglo-Saxon and Anglo- Norman Publication,Dublin,Vol.24,No.93,Mars1935,P.27
- 2 - كان سبب تآثر الايرلنديين بشكل اقل من الانكليز والنورمان بهذه الجائحة هو ميلهم ليسكن بشكل منعزل في قراهم النائية، بينما كان الانكليز والنورمان ليسكن في المدن والقرى الكبيرة مما جعلهم أكثر عرضة للمرض، للمزيد انظر: Aubrey Gwynen (The Black Death In Ireland) Irish Quarterly Review Massenegeer : للمزيد انظر: Publication,Dublin,Vol.24,No.93,Mars1935,P.27
- 3 - وتسمى بالكنيسة (الانجليكانية) وهي الكنيسة السائدة حالياً في انجلترا والولايات وكندا واستراليا ونيوزلندا بالاضافة لكنائس اخرى اقل حجماً وتسمى ايضا باستقنية كاتيري، للمزيد انظر: F.W Buckler(The Establishment of The Church of England :Its Constitutional and Legal Significance) Church : للمزيد انظر: History ,Cambridge University Press, Cambridge, Vol.10,No.4, December 1941, P.299
- 4 - بالاضافة الى تحويل الانكليز والويلز بين المذهب الانجليكاني البروتستانت، فقد تحول الاسكتلنديون ايضاً الى مذهب برتستانت اخر وهو المذهب المشيخي (البروتستانت) مما جعل ايرلندا هي الكاثوليكية الوحيدة في بريطانيا، =انظر: Tomas M. Parker (Religion and Politics in Britain) Journal of Contemporary History,Sage,Newyork,Vol.2,No.4,October 1967,P.124.
- 5 - سميت بسياسة (plantation) وطبقت خلال القرنين 16 و17 للسيطرة البرطنة للجزيرة وخصوصاً في مناطق اولستر وبعد هذا اول استثمار بريطاني او انكليزي في التاريخ، سابقاً ما حصل لاحقاً في امريكا واستراليا وكندا ونيوزلندا وغيرها، انظر: Constantia Maxwell (The Plantation in Ulster at the Beginning of James 1,s Reign) The Sewanee Review, The Johns Hopkins University Press,Baltimore,vol.31,no.2,April1923,P.164.
- 2- Jordanna Bailkin (Liaving home: The Politics of deportation in post war Britain) Journal of British studies, Cambridge University Press, Cambridge, Vol.47, No.4, October 2008, p.852.

الاسكتلندية) التي تتولى السيطرة الاقتصادية، والطبقة الانجليكانية (ذات الاصول الانكليزية) والتي تتولى السيطرة السياسية، فيما قبعت طبقة الفلاحين الكاثوليك الايرلنديين في قعر المجمع الايرلندي؛<sup>(1)</sup> في عام 1800 وعلى اثر ثورة فاشلة اخرى اعلن عن دمج ايرلندا وانجلترا فيما سمي لأول مرة بالمملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا. وفي عام 1823 بدأ النضال السياسي الايرلندي على يد المحامي والسياسي دانييل اوكونيل الملقب بالمحرر والذي خاض نضال توعية الشعب البريطاني بالوضع السيئ للايرلنديين وتكلم عمله بظهور قانون اعفاء الكاثوليك عام 1829 والذي انهى كل القوانين التمييزية السابقة ضد الايرلنديين<sup>(2)</sup> ونشأت في القرن التاسع اتجاهات قومية تغلغلت بالدعوة الى النظام الجمهوري في ايرلندا<sup>(3)</sup> في سبعينيات القرن 19 بدأت حركة الحكم الذاتي تنمو على يد حزب البرلمان الايرلندي برئاسة تشارلز ستيوارت بارنيل<sup>(4)</sup> وشيئاً فشيئاً بدأ الاقسام يتبدى في ايرلندا ما بين البروتستانت الصناعيين في الشمال والكاثوليك الفلاحين في الجنوب وقد عبرت منظمة (النظام البرتقالي) عن المجموعة الاولى فيما عبرت منظمة (النظام الكاثوليكي القديم للمهاجرين) عن المجموعة الثانية واصبح الفريق الاول هم (الاتحاديون) الذين يودون البقاء في الاتحاد البريطاني والفريق الثاني هم القوميون الراغبين بالاستقلال<sup>(5)</sup> مع اشتعال الحرب العالمية الاولى تم تمرير قانون حكومة ايرلندا لتضع نظام حكم ذاتي لايرلندا لكن تم إيقافه بسبب الحرب، لكن العنف تصاعد خلال فترة الحرب حتى حصلت ايرلندا الجنوبية على استقلالها عام 1922 ولم يبق الا ستة مقاطعات مكونة ما عرف لاحقاً بإيرلندا الشمالية<sup>(6)</sup>.

### ايرلندا الشمالية والاضطرابات:

عانى الكاثوليك من تهميش واضح تحت حكم البروتستانت في ايرلندا الشمالية حتى انفجر الوضع اخيراً في اواخر الستينات من القرن العشرين وبدأت المرحلة المعروفة باسم (الاضطرابات The Troubles)، وقد بدأت الاضطرابات بالحملة السياسية التي قادتها (جمعية الحقوق المدنية في ايرلندا الشمالية) لانهاء التمييز ضد الكاثوليك والقوميين الممارسة من قبل الاتحاديين والبروتستانت خصوصاً من حكومة شمال ايرلندا وشرطة اوليستر الملكية (RUC) وبدأت الشرطة في قمع الحملة وشارك القمع الموالمون للسلطة وتصاعد العنف في خريف 1969 وبدأ الجيش البريطاني في نشر قواته في اطول عملية عسكرية عرفها في تاريخه<sup>(7)</sup>، وامتألت اول سنوات السبعينات بأشعب صدمات العنف بين الطرفين كنفجار حانة ماك غورك<sup>(8)</sup> وفي العام التالي قتل 500 شخص بالزراع المسلح نصفهم من المدنيين وتقطعت اوصال المدن بين الطائفتين بالحواجز والخنادق وتأسست قوات الكاثوليك من فصليين هما الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت<sup>(9)</sup> والجيش الجمهوري الايرلندي الرسمي<sup>(1)</sup> وحدثت مذبحه الاحد الدامي في اوائل 1972 في مدينة ديري عندما فتح الجيش البريطاني

3-James Livesey (The Dublin Society in 18th Century Irish Political Thought)The Historical journal , Cambridge University Journal, Cambridge, vol.47,No.3. Sempetember 2000,p.632.

1-M.A.G.O. Tuathaigh (The Irish in 19th Century Britain: Problems of Integration) Transaction of the Royal Historical Society, Cambridge University Press, Cambridge, vol. 31, 1981, p.161.

3 - تأثرت الحركة الايرلندية بأفكار الثورين الامريكاني والفرنسيين منذ نهاية القرن 18 وقادها اناس مثل وولف تون وتوباس روسيل و هنري ماك كراكيل وجيمس تاندي وسموئيل نيلسون وغيرهم انظر: Kevin Hearty (Critical Engagement : Irish Republicanism, Memory Politics and Policing) Liverpool University Press, Liverpool2017, p.28.

4 - رغم ان بارنيل لاحقاً تورط بفضيحة عاطفية ادت الى انهياره و وفاته مبكراً وانشقاق حزبه في نهاية القرن، انظر: Martin O Donoghue (The Legacy of the Irish : Parliamena tray party in Independent Ireland ) Liverpool University Press, Liverpool, 2019 P.39.

4-Patrick J. Roche (Northern Ireland and Irish Nationalism : A Unionist Perspective) The Irish Review, Cork University Press , Cork , No.15 , Spring1994 , P.76.

5-Mary E. Daly ( The Irish Free State) Journal of British Studies, Cambridge University Press, Cambridge, vol.46, No.1, January 2007, P.84

1-Ronnie Munck (The Making of the Troubles in Northern Ireland) Journal of Contemporary History, Sage, London , vol.27, No.2, April1992, P.213.

8 - في اواخر عام 1971 قامت منظمة (قوات متطوعي اولستر) وهي ميليشيا موالية للحكومة بوضع قنبلة موقوتة في حانة ماك غورك في بلفاست وهي حان يرتادها عادة القوميون الكاثوليك، وادى الانفجار الى انهيار المبنى وتسبب بمقتل 15 شخص من المدنيين بضمنهم طفلين وجرح 17 آخرين، انظر: (1971: Bomb demolishes crowded Belfast pub) BBC news. bbc. Uk / on this day/ hi/ dates/ stories/ December/4/.

9 - الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت (IRA المؤقت) والمعروف باسم (البروفوس provos) وهو ميليشيا تأسست لانهاء السيطرة البريطانية على ايرلندا الشمالية وتأسيس جمهورية اشتراكية، وكانت من انشط المنظمات الايرلندية خلال الاضطرابات واعتبرت منظمة اراهية ولاشرعية ليس في بريطانيا فقط بل وحتى في جمهورية ايرلندا وقد ظهرت عام 1969 بعد اقسام الجيش الجمهوري الايرلندي الاصلي واصبحت الفصل الاقوى منذ 1972، انظر: Timothy Shanahan(The Provisional Irish Republican Army and the Morality of Terrorism) Edinburgh University press,2009,p.18.

النار على متظاهرين سلميين فاصابوا 26 مدنياً وحصل على اثرها اضراب عام وصف بأنه الأكبر في تاريخ أوروبا وازداد عدد المنتمين للجاعات الايرلندية المسلحة وازدادت العمليات المسلحة على اثرها مثل معركة سبرلغ مارتن ومعركة لينادون وغيرها<sup>(2)</sup> كما تم اعتقال حوالي 2000 شخص بين اعوام 1971-1975 مورست بحقهم ايشع وسائل الاستجواب والانتهاكات وطبعاً بالمقابل مارست المنظمات الايرلندية اعمال تفجير واغتيال طالت العديد من الافراد المدنيين والاهداف الاقتصادية، ووصل عدد افراد القوات الامنية انذاك الى 20 رجل امن لقاء الف مواطن او مدني مما جعلها أكبر نسبة قوات الى المدنيين في التاريخ العسكري<sup>(3)</sup> وهكذا بدأت القناعة بالتسلل للبريطانيين بعدم بقاء الشكل القديم للحكم فصدر قانون الاحكام المؤقتة حول ايرلندا الشمالية لعام 1972 والذي اوقفت عمل الحكومة والبرلمان في ايرلندا الشمالية (والمسيطر عليها من قبل البروتستانت الاتحاديين) وبدأت مرحلة الحكم المباشر من لندن والذي استمر من عام 1972 الى العام 1998<sup>(4)</sup>.

في صيف 1973 اصدرت الحكومة البريطانية الورقة البيضاء ومذكرة اخرى كل ازمة شمال ايرلندا وبدأت جمعية ايرلندا الشمالية المنتخبة في ذلك العام من قبل كلا من الاتحاديين والقوميين بمناقشة بنود اتفاق ما عرف لاحقاً باتفاق (سينغ دايل Sunning dale) لوضع تسوية سياسية لهذه الازمة حيث تم اشراك جمهورية ايرلندا في المناقشات لأول مرة، لكن الاتحاديين البروتستانت وقفوا ضد الاتفاق بقوة لانه يتضمن تنازلاً جزئياً منهم للسلطة الامر الذي دعمته الحكومة البريطانية لاحقاً<sup>(5)</sup>؛ وحاول رئيس وزراء بريطانيا هارولد ولسن مناقشة فكرة الانسحاب ومنح ايرلندا الشمالية استقلالها، الا ان المشروع اجحض ايضاً وفي اواخر السبعينات كانت حالة (اعياء الحرب)<sup>(6)</sup> قد بلغت مبلغها لكلا الطرفين فظهرت جاعات السلام المختلفة<sup>(7)</sup> وكانت عملية اغتيال اللورد موباتن في اب 1979 والتي تزامنت مع حادثة مقتل 18 عسكري بريطاني في تفجير في وارين بوينت وفي نفس اليوم اشترت لتصاعد خطر في موجات العنف<sup>(8)</sup> وفي مطلع الثمانينات ظهرت حادثة وفاة العشرة المضربين عن الطعام من المعتقلين الايرلنديين مما اثار صدى واسع من التعاطف والتأييد<sup>(9)</sup>.

1 - الجيش الجمهوري الايرلندي الرسمي (IRA الرسمي) وهي ايضا كات الجزء الثاني من انفصل الجيش الجمهوري الايرلندي الاصلي وادعى التنظيم انها الممثلان الشرعيان للمنظمة الاصلية وبخلاف الفرع الاخر، اقرت هذه المنظمة ان تحقيق املاها لن يتم الا بتحقيق السلام بينها وبين بروتستانت ايرلندا وكانت ذا طابع ماركمي-لينين. للمزيد انظر: Kevin Rafter (The Story of the official IRA and the Workers party) Science and Society, Guilford press, New York, vol.75,NO.2, April 2011, p.277.

2 - للمزيد عن العملية وآثارها انظر: Patrick Hayes (Bloody Sunday: Trauma, Pain and Politics) Contemporary Irish Studies, Pluto Press, London, 2005,pp.17-38.

1- David R Lowry (Interment: Detention Without Trial in Northern Ireland) American Bar Association , Chicago , vol.5 , No.3 , Spring 1976 pp.261-331

2- Derek Birrell (Directrule and the governance of Northern Ireland) Manchester University Press, Manchester, 2009 , p.27

5 - للمزيد عن اتفاق سينغ دايل واسباب فشله انظر: Keith Kyle (Sunning dale and after: Britain, Ireland, and Ulster) The World Today, Royal Institute of International Affairs, London, vol.31, No.1, November 1975, PP.439-450.

4-Garret Fitz Gerald(The 1974-5 Threat of a British Withdrawal From Northern Ireland) Irish Studies in International Affairs, Royal Irish Academy, Dublin,Vol.17, 2006,PP.141-150.

7 - اعباء الحرب او War-Weariness هي حالة تصيب المجتمعات نتيجة لطول فترة الحرب ما وازدياد فاتورة اعباءها مادياً ونفسياً مما يولد حالة متزايدة من الرفض لها والاحساس بلا جدواها، للمزيد انظر: Jack S. Levy and T. Clifton Morgan (The War – Weariness Hypothesis :An Empirical Test) American Journal of Political Science, Midwest political science Association, Bloomington, Vol.30, No.1, February 1986, p. 26.

8 - مثل جمعية (شعب السلام) برئاسة بيتي وليامز ومايريد كوريفان واللذان نالتا جائزة نوبل للسلام عن مساعيها في ايرلندا الشمالية عام 1976، انظر: Colin Irwin (The Peoples peace Process: Northern Ireland and Role of Public Opinion polls in Political Negotiation) Security Dialogue, Sage, London, Vol.30, No.3, September 1999, p.307.

9 - اللورد موباتن ادميرال البحر خال الدوق فليب زوج الملكة الراحل وابن عم الملكة نفسها تولى مناصب عديدة منها اخر نائب ملك في الهند قبل الاستقلالها، للمزيد: David Beresford (The deaths that gave new life to an IRA legend) The Guardian , London ,5-October 1981

## المبحث الثاني

### الإصلاح السياسي في العراق وبريطانيا

سوف نتطرق في هذا المبحث الى نظام دستور 2005 في العراق ودور اقليم كردستان في المطلب الأول، وناقش اتفاق الجمعة العظيمة في بريطانيا ودورها في اصلاح النظام البريطاني في المطلب الثاني.

#### المطلب الاول

##### نظام دستور 2005 في العراق ودور اقليم كردستان

يعد الدستور الوثيقة القانونية الأسمى فوق جميع الوثائق القانونية والسياسية، الوطنية لدولة ما، ويقع في قمة الهرم القانوني في كل دول العالم، وهو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة (بسيطة أم مركبة) ونظام الحكم (مركبي أم جمهوري) وشكل الحكومة (رئاسية أم برلمانية) وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها لتجاء السلطة، كما ان نجاح تجربة الدستور العراقي، سيتك اثاره على المنطقة ككل اذ سيكون العراق حينها نموذجاً ديمقراطياً يحتذى به في المنطقة، باختصار سيعتمد نجاح التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق، بل ووجود العراق كبلد موحد وفاعل في محيطه الإقليمي والدولي، سيعتمد إلى حد كبير على وثيقة الدستور وقدرتها على توفير الإطار القانوني- السياسي السليم لبناء دولة القانون والمؤسسات، وهو بناء لا بد منه لضمان سلامة التحولات الديمقراطية والسياسية والاقتصادية الضرورية لتحويل العراق الى بلد ديمقراطي متمسك بنعم بالاستقرار السياسي والاقتصاد والانسجام الاجتماعي، هذا وبعد كتابة الدستور تم اتباع نظام التوافقية في الحكم وتم تشكيل اول حكومة ممثلة فيه جميع الاطراف في الحكومة الجديدة وجميع القوميات في الحكومة بدون استثناء<sup>(1)</sup>.

ولكن الدستور العراقي 2005 جاء يحمل في طياته الكثير من التحفظات القانونية والمواد والفقرات المتناقضة، فبرغم من ان الدستور كان يساهم في أن يؤسس نظام وعملية سياسية جديدة في العراق وينتقل بالبلد من حالة الفوضى الى حالة من الوفاق النسبي بين اطرافه المختلفة بعد عام 2003، الا ان ذلك لا يمنع القول من ان هذا الدستور يضع البلد اليوم امام حالة من الفقرة وعدم الانسجام لا بل والإرباك لعموم العملية السياسية في العراق سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او القومي وحتى السياسي والأمني وهذا ما ينطبق على علاقة الحكومة الاتحادية بحكومة اقليم كردستان، مثل قضية تنظيم العلاقة بين حكومات الأقاليم والحكومة المركزية، ودور الحكومة المركزية في السيطرة على الثروات الطبيعية، وإنشاء العلاقات الخارجية<sup>(2)</sup>. ويلاحظ عند الحديث عن علاقة اقليم كردستان بالحكومة الاتحادية وجود العديد من نقاط الاختلاف والتناقض حول مواد دستورية واخرى حول قضايا سياسية اخذت هذه القضايا الخلافية تتطور باتجاه أزمات متكررة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، لا بل أن ترك هذه الازمات بدون حلول جذرية ادى الى توظيفها بين الحين والآخر لاغراض سياسية، ومن هذه القضايا الحساسة قضية المناطق المتنازعة عليها وقضية الموارد الطبيعية والبشرية والمنافذ الحدودية، وقضية النزعات الملكية..... والح<sup>(3)</sup>.

**قضية كركوك:** ومن بين المشاكل بعد سقوط النظام السابق هي مدينة كركوك، التي شكل الكرد غالبية سكانها على مدى التاريخ، والتي يريد الكرد العراق عاصمة لهم، لكن حكومات العراق العربية المتتالية، وعلى رأسهم حزب البعث، حيث سعت النظام البعثي بترحيل الوف العائلات الكردية من ديارها عندما كان في السلطة، (كما موضح في الجدول ادناه يبين الترحيب والترحيل حسب التعداد العام للسكان)، هذا واسمر الترحيل حتى 2003<sup>(4)</sup>، بالإضافة الى الترحيل تم استقطاع بعض المدن الصغيرة التابعة لمدينة كركوك واضافته الى مدن اخرى عربية، مثلاً مدينة طوز خورماتو وكفري الى مدينة صلاح الدين وخالفين الى ديالى.. الخ<sup>(5)</sup>، أن الترحيل القسري للسكان مورس بشكل متقطع، من قبل الحكومات المتعاقبة في بغداد منذ أعوام الثلاثينات، وبلغ أوجه بعد سيطرة حزب البعث الذي يدين بأيدولوجية قومية عربية على السلطة في عام 1968، ونتيجة الاعمال القمعية التي كانت تمارس ضد الكورد تم فرار مئات

1 - امين محمد علي امين شمس، مصدر سبق ذكره، ص 97.

2 - شجاع معروف فرحان، اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62، www.uomustansiriyah.edu.iq

3 - كاسين بابكر، حول الفدرالية- النظامان السويسري والعراقي- دراسة مقارنة، مكتب الفكر والوعي، السليمانية، 2009، ص 106.

4 - ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد، ازمة كركوك السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية، ت: عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد، 2009، ص 70.

5 - هاشم ياسين، سردار محمد عبدالرحمن وعدنان كركوكي، اطلس كركوك، اللجنة العليا لمناهضة تعريب كردستان، اربيل، 2005، ص 16.



الآلاف منهم الى مناطق التي تخضع الى سيطرة الاكراد، وبعد الانتفاضة 1991 التي إندلعت ضد ممارسات الرئيس العراقي صدام حسين في أعقاب حرب الخليج والتي سيطرة الاكراد على المدن الشمالية، لقد اتخذت الحكومة العراقية في لبرنامج الترحيل في السنوات الأخيرة نمطاً جديداً يمثّل في إجبار الكرد وأبناء الأقليات القومية الأخرى على الاختيار بين تغيير انتمائهم القومي الرسمي الى "عرب" أو أن يتركوا ديارهم، وان من يرفض يتعرض الى التفسير القسري الى المناطق الخاضعة الى سيطرة الكورد فوراً، أما الذين يوافقون، فيسمح لهم بالبقاء، لكن يتم في الغالب تسفيرهم بعد فترة الى مناطق تقع في جنوب العراق حيث الغالبية العربية<sup>(1)</sup>، ولكن ظروف التغيير بعد عام 2003 وطبيعة التجاذبات التي عاشتها العملية السياسية بين القوى والكتل السياسية والموقع المتميز الذي احتلته الاكراد في العراق والسعي بوسائل شتى لإيجاد تشريعات دستورية وقانونية لتثبيت المادة 140 من الدستور والاسراع في تطبيقها كلها عوامل أدت الى جعل المادة 140<sup>(2)</sup> من الدستور او ما اصطلح على تسميته في هذه المادة بالمناطق المتنازع عليها قوس ازمات متفجرة تهدد استقرار العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم من خلال انعكاس قضية المناطق المتنازع عليها على علاقة الاكراد بكل من التركمان والعرب في كركوك، فإن دستور 2005 جاء ليزيد من تفاقم هذه القضية، فلم يضع الدستور العراقي توصيفاً دقيقاً لمصطلح "المناطق المتنازع" عليها الا في نطاق وصفه لشكل الحل في كركوك ضمن المادة 140 والتي تتضمن تطبيع الأوضاع في هذه المدينة عبر ثلاث خطوات أساسية هي التطبيع، والإحصاء، ومن ثم اجراء الاستفتاء ونص الاتفاق الذي قامت عليه حكومة الوحدة الوطنية في أيار/ مايو 2006 على وجوب اكتمال عملية التطبيع بحلول 31 آذار 2007 ثم اجراء الإحصاء خلال فترة غايتها 31 تموز 2007 واخيرا اجراء الاستفتاء بحلول 30 تشرين الثاني من نفس العام ويهدف هذا الاستفتاء تحديد وضع مدينة كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، غير الحكومة الاتحادية تنصل منها ولم تطبع المدينة، ويبدو ان تطبيق المادة 140 من الدستور من قبل الحكومة الاتحادية والشركاء السياسيين أخذ يصطدم بجملة من المعوقات القانونية واللوجستية وخاصة لأن المدينة غنية بالثروات ولانسي- التدخلات الإقليمية والدولية في هذه المسألة<sup>(3)</sup>.

مقارنة بين تعداد 1957 و1977 و1977

التقويمات	تعداد 1957	النسبة	تعداد 1977	النسبة	تعداد 1997	النسبة
الكرد	187593	48	184875	38	155861	21
العرب	109620	28	218755	45	544596	72
التركمان	83371	21	80347	17	50099	7
المجموع	388829		483977		752745	

المصدر: ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد، أزمة كركوك السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية، ت: عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد، 2009، ص76.

الا بعد استيلاء تنظيم داعش على مدينة الموصل وانسحاب القوات العراقية من بعض المدن (الموصل، كركوك، صلاح الدين)، استطاع البشمركة الكردية بالدفاع على مدينة كركوك والبقاء فيه وحمايته حتى اكتوبر 2017، اي بعد استفتاء لتي شملت محافظات إقليم كردستان الثلاث: أربيل، والسليمانية، ودهوك، إلى جانب بعض مناطق متنازع عليها مع بغداد، وتشمل كركوك خاصة، ومناطق أخرى مستقطعة من كركوك سابقاً ومضافة الى محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين، غير أن هذا الاستفتاء تسبب في أزمة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، بعد أن رفضت سلطات الإقليم التراجع عنه، وتمسكت حكومة بغداد بموقفها الرافض له، وبدأ بتحريك الجيش الى محافظة كركوك وان القوات العراقية والحشد الشعبي دخلوا وسط مدينة كركوك بعد مناوشات بسيطة في بعض المناطق، وبدأت مئات العائلات بالنزوح نحو السليمانية وأربيل<sup>(4)</sup>.

واليوم يبدو لنا ان العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم اقرب الى ما شدته الساحة العراقية من تجاذبات سياسية وحزبية (سنية - شيعية) التي اعتمدت في صراعاتها على شعارات "الدفاع عن المذهب وحماية الطائفة وترسيخ قيم الاسلام من اجل أنتاج نسق سياسي يكرس المحاصصة كعامل ضمان

1 - تعريب المناطق الكردية يمثل تحدياً لعراق ما بعد صدام، اذاعة العراق الحر، ٢٠ تشرين الأول، ٢٠٠٢، للمزيد، انظر: <https://www.iraqhurr.org/a/1631000.html>

2 - ينظر نص المادة (140) من الدستور العراقي لعام 2005.

3 - نعمة العبادي، الموقع الجيوسياسية والمعنوي لكركوك وأثره في الاستقرار المحلي والإقليمي، بحث غير منشور مقدم الى مؤتمر القوى الوطنية حول كركوك، إسطنبول، تموز، 2009.

4 - القوات العراقية تدخل كركوك، 16\10\2017، [/https://www.aljazeera.net/news/arabic](https://www.aljazeera.net/news/arabic)

الاستمرار تمثيل تلك الطوائف على راس السلطة، وان العلاقة اليوم بين الاقليم طغت عليه شعارات جديدة محورها الحقوق القومية، والخاوف من الديكتاتورية<sup>(1)</sup>، في حين تطرح الحكومة الاتحادية أهمية ضمان وحدة العراق ومخاوفها من انفصال الاقليم.

**الخلاف حول الموازنة:** اضافة الى الخلافات حول المناطق المتنازع عليها والتناقضات الدستورية والسياسية التي ادت الى بروز ازمات متوالية بين الاقليم والمركز حول قضايا عدة لا تفوتنا الاشارة هنا الى وجود الخلافات بين الكتل السياسية المشاركة في السلطة، والتي ادت هذه الاختلافات التأثير في العديد من القضايا التي حالت الانسحاب من الحكومة او تعليق العضوية، او سحب الوزراء.. الخ الامر الذي انعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار التي تتطلب شرط التوافق وتصادت هذه التناقضات من جديد عندما طرحت قضية إقرار الموازنة بعد تعطيله من قبل كتلة التحالف الكردستاني بسبب الخلاف على نسبة الاقليم من الموازنة<sup>(2)</sup>، فعلى اثر مطالبة بعض النواب والكتل السياسية اللجنة المالية في البرلمان بتخفيض حصة الاقليم من الموازنة المقبلة من 17% الى 12% ظهرت ازمة جديدة بين الاقليم والحكومة الاتحادية على اثر اتهام اقليم كردستان للحكومة الاتحادية بالتصل عن دورها في حل هذه الخلافات والتصل عن الاتفاقيات التي اقرت ميزانية الاقليم بنسبة 17% لحين اجراء الاحصاء السكاني في العراق<sup>(3)</sup>، وردا على تلك المطالبات، اعلنت حكومة اقليم كردستان تشكيل لجنة من خبراء ومتخصصين لدعم التحالف الكردستاني في البرلمان وأكدت حكومة الاقليم ان اللجنة ستكون استشارية وستضم خبراء في القانون والاقتصاد والاحصاء في اطار الجهود المبذولة للحفاظ على حصة الاقليم من الموازنة العامة ورفضت حكومة الاقليم تقليص حصتها من الموازنة الا بعد اجراء التعداد السكاني وتحديد نسبة السكان الاكثري من مجموع الشعب العراقي، الا ان الحكومة العراقية والبرلمان لم يتموا بالمطالبات الكردية وتم تقليص النسبة من 17% الى 12%، حيث تم التصويت عليه داخل البرلمان بالاكثريه، دون الحساب للمكون الكردي .

**الخلافات حول الموارد الطبيعية:** وهناك مشكلة رئيسية في ادارة الثروات والتي يعاني منها الطرفين في تفسير المواد الخاصة بالثروات وخاصة (النفط والغاز) كما جاء في المادة 111 و112، فنص الدستور العراقي في المادة (111) على اعتبار النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات اذ لا فرق بين جميع الموارد النفطية في كل الحقول النفطية الموجود في العراق على انها ملك عام مشاع لكل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات توزع وارداتها بشكل منصف متناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلد، كما كفل لحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة حق المشاركة في ادارة الثروات ورسم السياسات اللازمة لتطويرها كما جاء في المادة 112 على ضرورة أن تقوم الحكومة المركزية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على أن توزع وارداتها بشكل منصف<sup>(4)</sup>.

هذا الموضوع أدى الى تصاعد أزمة بين حكومة الاقليم وحكومة المركز أثر قيام حكومة الاقليم بإبرام عقود مع شركات أجنبية لاكتشاف واستخراج النفط وبيعه دون الرجوع الى الحكومة الاتحادية، ومنها مع شركة إكسون موبيل الامريكية وشركات اخرى نرويجية وروسية وتركية و... الخ، هذا ما تار ردود فعل قوية لدى الحكومة الاتحادية حيث تصر الحكومة الاتحادية أن الحق في إبرام عقود نفطية هو من صلب اختصاصها وفقا لما جاء في المواد المذكورة بهذا الشأن من الدستور، ولكن حكومة اقليم كردستان يرى بأن المواد الخاصة بتنظيم الثروات وخاصة المادة 112<sup>(5)</sup>، لا تمنح أية صلاحيات تشريعية للحكومة الاتحادية، أو أي سلطات اتحادية حصرية، كما لا تنص على حظر ابرام عقود بواسطة حكومة الاقليم قبل الاتفاق على السياسات الاستراتيجية، واذا كان هناك مثل هذا الشرط فهذا يعني ان للحكومة الاتحادية حق نقض الصلاحية الإقليمية، وهذا الامر لم يرد في الدستور ضمن قائمة الصلاحيات الحصرية للحكومة لاتحادية حسب المادة 110 من دستور العراقي<sup>(6)</sup>، وحتى فيما يتعلق بالحقول الحالية، فان النفط لا يدخل ضمن السلطات الحصرية، وكذلك الحال بالتأكيد بالنسبة للحقول والمشاريع الجديدة، لذا فإن دور الحكومة الاتحادية يقتصر- على رسم السياسات الاستراتيجية لتطوير المصادر الهيدروكربونية بالاشتراك مع حكومات الاقاليم المنتجة، هذه الصلاحيات ليست صلاحيات عامة ولا حصرية، كما اننا يجب ان نؤكد ان كل ذلك يجب أن ينظم بقانون . ووعلاوة على ذلك نصت المادة 115 كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما، وبما انه لم يتم اقرار قانون النفط والغاز في الحكومة الاتحادية من قبل البرلمان العراقي حتى الان، واستمرار العمل

1 - كردستان العراق علاقات ملتبسة ونوايا مستترة، شبكة النبا المعلوماتية [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)

2 - بغداد اور نيوز، بوادر أزمة جديدة بين بغداد واريل، الرابط [www.uragency.net/index.php](http://www.uragency.net/index.php)

3 - المصدر السابق نفسه.

4 - صباح صادق جعفر الابباري، دستور جمهورية العراق 2005، الباب الاول المادة الاولى وكذلك المادة 116، المكتبة القانونية، بغداد، 2008، ص52.

5 - جيمس كروفورد، استشارة قانونية مع البروفيسور جيمس كروفورد، رئيس قسم القانون الموالي التابع للامم المتحدة، ورئيس مركز لوتر باشت للبحوث في مجال القانون الدولي بجامعة كامبريدج وزميل كلية جيساس كامبريدج، تفسير قانوني، وزارة الثروات الطبيعية لأقليم كردستان، 2008، ص5.

6 - صباح صادق جعفر الابباري، مصدر سبق ذكره، ص52.

بقانون 1973 (القديم والعائد للنظام السابق)، وبالنظر لقيام حكومة إقليم كردستان باقرار قانون للنفط والغاز في برلمان اقليم كردستان في 2007 فإن حكومة الاقليم تقوم العمل بموجب هذا القانون وهو قانون رقم (22) لسنة 2007<sup>(1)</sup>.

**التزاعات الملكية:** بدأت النزاعات المتعلقة بملكية الأراضي الزراعية في كركوك مع مجيء حزب البعث للحكم في النصف الثاني من القرن الماضي، وخاصة بعد ترحيل الاكراد من مناطق سكنهم والاستيلاء على اراضيهم و توزيع هذه الاراضي على العرب المستعربين في كركوك (من أصل مليونين و 500 ألف دونه من الاراضي في محافظة كركوك، تواجه مشكلة الملكية مليوناً و 200 ألف دونه من أراضي المحافظة، وتعود ملكية أغلب تلك الأراضي للكورد والتركمان)، بعد وسقوط النظام وكتابة الدستور و لحسم هذه النزاعات أنيط الى لجنة برلمانية في الوقت الذي لم يستطع الدستور والقانون إيجاد حل نهائي لها. وهذا الخلاف لا تزال قام بين الحكومة الاتحادية والاقليم<sup>(2)</sup>.

واخيراً ان تقاسم السلطة وتقاسم الإيرادات والسيطرة على الأراضي - في صميم أي حل لمسألة الفيدرالية بين بغداد وأربيل، فالنزاع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية هو في الأساس نزاع سياسي، ونتيجة لذلك، أصبحت مسألة الفيدرالية مسألة نزاع دائم بين أربيل وبغداد، الأمر الذي خلق عداوة مستمرة بين الجانبين، وفي بعض الأحيان، أدى إلى زعزعة استقرار، ونظراً إلى تسرب هذا النزاع إلى مجالات مهمة للغاية مثل قطاع النفط والغاز<sup>(3)</sup>، فقد أدى أيضاً إلى خسارة إيرادات صافية كبيرة للبلاد عامّة<sup>(4)</sup>. وفي الوقت نفسه، أدى ذلك إلى توتر عسكري دائم في المناطق المتنازع عليها، وبناءً على كل ذلك فإن الإصلاح السياسي ضرورة ملحة لاعادة بناء الدولة العراقية وعلى هذا الاساس يجب ان يتم 1. مراجعة الدستور وإجراء التعديلات اللازمة أو كتابة ملحق دستوري يعالج كل إخفاقات المرحلة السابقة من تأويلات وتعقيدات تفسير المواد المتنبسة والقابلة للتجسير، وعرض هذا الملحق للإستفتاء الشعبي، 2. تجاوز تحدي نزاهة العملية الانتخابية والبدء بعملية الإصلاح الانتخابي من تشريع قانون انتخابات عادل ومنصف يراعي الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والجغرافية للمواطنين مع وضع قانون جديد للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 3. العمل على تشكيل حكومة توافقية حقيقية تمثل فيها جميع الاطراف والقبول بذلك، صحيح يقال بأن شكل حكومة الحالية توافقية، لكن في الواقع ان النموذج العراقي ليس توافقياً على نحو تام ، وان بعض عناصر الحكم فيه يتم عن طريق الاغلبية البرلمانية دون الحساب الى القوميات الاخرى .

## المطلب الثاني

### اتفاق الجمعة العظيمة في بريطانيا ودورها في اصلاح النظام البريطاني

اتفاق الجمعة العظيمة (Good Friday Agreement GFA) ويسمى ايضاً (اتفق بلفاست) هو زوج من الاتفاقيات التي وقعت في نيسان 1998 منبهة بذلك الحرب الاهلية في ايرلندا الشمالية المعروفة باسم (الاضطرابات) والتي بدأت منذ اواخر الستينات (حوالي الثلاثين سنة) وجاء هذا الاتفاق كخاتمة لعملية سلمية طويلة الامد<sup>(5)</sup>، وقد ساهمت هذه الاتفاقية في ايجاد علاقة رسمية جديدة بين ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا (الجنوبية) وبين الاثنين وبين بريطانيا بخصوص السيادة والحقوق المدنية والثقافية، ونزع السلاح والغاء الميليشيات والعدالة وازالة الروح البوليسية السائدة، وتم تنظيم استفتاء في كل انحاء ايرلندا سواء في الجزء الشمالي او الجنوبي (المستقل) في 22 حزيران 1998 وكان السؤال الموجه لشعب ايرلندا الشمالية هو حول موافقتهم على الاتفاق فيما كان السؤال الموجه لشعب ايرلندا الجنوبية فيما اذا كانوا يوافقون توقع دولهم على الاتفاق وتقوم بكل التعديلات الدستورية التي يتطلبها الاتفاق، وتم الاعلان عن موافقة الشعب في اواخر 1999 ولم يعارض الاتفاق الا الحزب الوندوي الديموقراطي الايرلندي (البروتستانت).

1 - للمزيد من المعلومات انظر الى قانون النفط والغاز رقم 22 لسنة 2007 وخاصة المواد (22، 23، 24) من القانون، www.perleman.org ، ص 10، 11 .

2 - للمزيد من المعلومات انظر : <https://www.kirkuknow.com/ar/news/64451>

3 - مشرق عباس، بغداد واريل تنازع دستوري أم "تنازع في الدستور" العراق قوس أزومات متفجر من خاتقين الى سنجر حول السلطة وحدود الفدرالية. الرابط

<http://www.daralhayat.com/special/features> :

4 - كردستان العراق علاقات ملتبسة ونوايا مستترة ، شبكة النبا المعلوماتية: [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)

5 - في عام 1994 اسفرت مفاوضات الجمعيتين الايرلنديين التي سبق الحديث عنها في المبحث الاول من خلال ممثلها جون هيوم (ممثل حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي) وجيري ادامز (ممثل الشين فين وهو حزب جمهوري ديمقراطي اشتراكي) وكانت المباحثات بين الطرفين قد بدأت منذ اواخر الثمانينات بين حكومة ايرلندا البروتستانتية والمنظمات الكاثوليكية ثم لاحقاً أن الحكومة البريطانية كانت ايضاً مشاركة في هذه المباحثات وسبق ذلك اعلان داوونج ستريت بين رئيس الوزراء البريطاني انذاك جون ميجور ورئيس وزراء ايرلندا الجنوبي انذاك اليرت رينولدز لتأكيد اهمية السلام وانهاء حالة الحرب المزمرة بين الطرفين، انظر: London E. Hancock (The Northern Irish Peace Process: From Top to Bottom) International Studies Review, Wiley, London, vol.10, No.2, June 2008, p.16,

وتتكون الاتفاقية من وثيقتين وقعتا معاً في بلفاست في يوم الجمعة العظيمة – في العاشر من نيسان عام 1998 وهي :

1. اتفاقية احزاب ايرلندا الشمالية للموافقة على آلية السلام.
2. اتفاقية دولية بين بريطانيا وحكومتها ايرلندا الجمهورية وايرلندا الشمالية<sup>(1)</sup>, وقد وقعت الاتفاقية ثمانية احزاب وهي كلاً من :
  1. حزب اولستر الوحدوي<sup>(2)</sup> (وهو اهم احزاب الوحدويين في اولستر منذ مطلع القرن ال20)
  2. حزب التقدم الوحدوي<sup>(3)</sup> (وهو الجناح السياسي لرابطة دفاع اولست UDA).
  3. حزب العمال الديمقراطي الاشتراكي (من الاحزاب القومية الكاثوليكية الرئيسية).
  4. الشين فين (من الاحزاب الجمهورية الاشتراكية)<sup>(4)</sup>.
  5. حزب تحالف ايرلندا الشمالية (وهو حزب وحدويين بروتستانت لكن معتدل)<sup>(5)</sup>.
  6. تحالف نساء ايرلندا الشمالية<sup>(6)</sup>.
  7. تحالف العمال<sup>(7)</sup>.

وقام الرئيس الامريكى بيل كلنتون بارسال السيناتور الامريكى جورج ميتشل<sup>(8)</sup> ليرى جلسات المفاوضات والتوقيع, وتضمنت الاتفاقية جزئين الاول بين الدولتين البريطانية والايرلندية (الجنوبية) والثانية (الاطراف ان ايرلندا الشمالية حالياً هي جزء من بريطانيا وهذا أمر لاجدال فيه, اما مصير ايرلندا الشمالية مستقبلاً سواء ببقائها في بريطانيا او انفصالها عنها واتحادها بايرلندا الجنوبية هو امر يقرها سكان ايرلندا مجتمعين (شمالاً وجنوباً) وان الحكومتين في لندن ودبلن ملزمان باحترام ارادة الشعب في اختياره ايا كان هذا الاختيار<sup>(9)</sup> كما تم صنع العديد من المؤسسات الرسمية المتعلقة بهذا الموضوع مثل :

1- Ibid, P.14.

2 - حزب اولتر الوحدوي (VUP) هو حزب بروتستانتى محافظ في ايرلندا الشمالية وهو الحزب الاكثر شعبية في اولستر منذ نهاية القرن 19 وقد حكم ايرلندا الشمالية ما بين 1921-1972 وحالياً تعتبر رابع اكبر حزب في ايرلندا الشمالية, انظر: D.C Savage (The Origins of the Ulster Unionist Party) Irish Historical Studies, Cambridge University Press, Cambridge. Vol.12, No.47 Mars 1991, P.185.

3 - حزب التقدم الوحدوي (PUP) هو حزب بروتستانت صغير في ايرلندا الشمالية تأسس في منطقة شانكيل في بلفاست في عام 1979 ومرتبب بما يسمى (قوة متطوعي اولستر UVP) وجماعة (كومانداو اليد الحمراء RHC) وهي ميليشيات بروتستانتية في ايرلندا الشمالية وهو كما وصف نفسه حزب يسار الوسط الوحيد بين الوحدويين, انظر: Aaron Edwards (The Progressive Unionist Party of Northern Ireland: A left-Wing Voice in Ethnically Divided Society) BJPIR, Political Studies Association, London Pupin. Com, assents, images, articles, A- Left- wing –vice.

4 - الشين فين Sinn Fein تأسس منذ عام 1905 علي يد ارثر غريفث وانقسم منذ ذلك الحين الى عدة انشقاقات واعيد تشكيله عام 1970 وهو يتزعم الساحة الايرلندية حالياً مع غريمه الحزب الوحدوي الديمقراطي, انظر: T.M. Kettle (A- Notion Sinn Fein in Ireland) The North American Review, University of Northern, Lowe, Cedar Falls, Vol.187, No.626, January 1991, p.46.

5 - هو حزب لبرالي وسطي تأسس عام 1970 وهو خامس اكبر حزب في ايرلندا الشمالية حالياً كما انه اصبح لاحقاً حزباً م : محايداً تجاه قضية (الوحدة) ويدعو لنبد الطائفية, للمزيد انظر: (Alliance party of Northern Ireland) www.politics.co.uk/reference/alliance-party/

6 - وهو حزب عابر للطائفية صغير في ايرلندا الشمالية وقد تأسس على يد ناشطين واحدة كاثوليكية وهو مونيك وليمز واخرى بروتستانتية هي بيرل شاغار ورفضوا بقوة الانخراط في الجدل العميق بين القوميين (الراغبين بتوحيد ايرلندا بدولة مستقلة) والوحدويين (الراغبين ببقاء ايرلندا الشمالية ضمن دولة بريطانيا), انظر: Veronique Molinar (putting Women in the picture: the impact of the Northern Ireland Womens Coalition on Northern Irish Politics ) Etudes Iriandaies, Open Edition Journals, France, Annee. 2007, p.109

7 - وهو تحالف يساري من جماعات اليسار والعمال مثل الحزب الاشتراكي وحزب عمال نيوتاون ابي (صناعية عالية كبيرة في بلفاست) ومنظمة شيوعي ايرلندا وبريطانيا, انظر: Niamh puirsel (Labourand Coalition: the impact of the first interparty government 1948-1951) Saothar History Society, Dublin, vol.27, 2002, p.56.

8 - جورج جون ميتشل جونيور مواليد 1933 مثل ولاية ماين كنساتور لمدة 15 عاماً وكرعيم للاغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ من عام 1989-1995 وبالإضافة الى دوره في المباحثات الايرلندية فقد عين كبعوث خاص للشرق الاوسط من قبل اوباما للفترة م 2009-2011 وهو مهندس اتفاق الجمعة العظيمة وهو واضع المبادئ الستة التي Mitchell: Maines Environmental Senator) Maine Law Review, Portland, vol.47, No.1, 2018, p182

3- Etain Tannam (Expaining the good Friday Agreement: A Learning process) Government and Opposition, Cambridge University press, Cambridge, Vol.36, No.4, Autumn 2001, p.493.

1. جمعية ايرلندا الشمالية: وهي بمثابة السلطة التشريعية في ايرلندا الشمالية والمعروفة باسم (ستورمونت Stormont) لانها تقع في منطقة ستورمونت في بلفاست وهي تعني السلطة التنفيذية<sup>(1)</sup>.
2. تنفيذية ايرلندا الشمالية: وهي بمثابة حكومة ايرلندا الشمالية او السلطة التنفيذية فيها او الفرع الاداري للجمعية ايرلندا الشمالية وكلمة (تنفيذية) هي اختصار لمصطلح (اللجنة التنفيذية) وهي ابرز مظاهر التوافقية<sup>(2)</sup> التي نصت عليها اتفاقية الجمعية العظيمة وتتألف من الوزير الاول (رئيس الوزراء) ونائب الوزير الاول.
- المندوبان لها نفس الصلاحيات اي انها نوع من الحكم الثنائي (Diarchy) يتم ترشيحهم واختيارهم من قبل الجمعية باستخدام مبدأ التوافقية<sup>(3)</sup>.
3. المجلس الوزاري الجنوبي- الشمالي (NSMC): وهي تنسيق مشتركة صلاحيتها تتضمن كل ايرلندا (الشمالية والجنوبية) ومقرها في مدينة ارمار في Armagh ايرلندا الشمالية وهي مؤسسة رديفة للجمعية ايرلندا الشمالية ولا تستغني احدهما عن الاخرى وهو يختص بمتابعة مختلف القضايا مثل الزراعة والتعليم والبيئة والصحة والسياسة والنقل<sup>(4)</sup>.
4. الرابطة البرلمانية الشمالية – الجنوبية هو جمعية شمالي جنوبي ما بين برلمان جمهورية ايرلندا (الذي يعرف باسم ايراكس Oireachtas وهي كلمة ايرلندية تعني تجمع الاحرار)<sup>(5)</sup> وجمعية ايرلندا الشمالية وتتكون من 48 عضواً بالتساوي بين البرلمانيين ويجمع اعضاؤها مرتين سنوياً لغرض مناقشة العلاقة بين جزئي ايرلندا<sup>(6)</sup>.
5. المنتدى الاستشاري الشمالي الجنوبي- هو منتدى مدني للتخطيط كمنتدى استشاري مستقبل مستقل معين من قبل حكومة جمهورية ايرلندا وتنفيذية ايرلندا الشمالية من افراد ذوو خبرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها ويمثلين للمجتمع المدني<sup>(7)</sup>.
6. المؤتمر الحكومي البريطاني- الايرلندي المشترك (BIIGC): هو منظمة حكومية تأسست من قبل حكومتى جمهورية ايرلندا والمملكة المتحدة واول اجتماع لها كان بعد اتفاق الجمعية العظيمة 1998 و اخر اجتماع لها كان 2018, وهي تمارس مهامها حين يتم تعليق اعمال الجمعية والنيابة عنها بالاضافة الى قيامها بكل واجبات المجلس الوزاري ايضاً في حالة تعليق اعماله ويرأس هذه المنظمة عادة وزير الشؤون الخارجية في جمهورية ايرلندا وسكرتير الدولة في ايرلندا الشمالية وتم تسميتهم في اجتماع قمة عدة بين رئيسي الوزراء لاييرلندا الجنوبية والمملكة المتحدة<sup>(8)</sup>.

- 1 - وهو مكون من 90 عضو وقد حل محل برلمان ايرلندا الشمالية السابق الذي سيطر عليه الوندويون منذ تأسيسه في 1921 حتى ايقافه بقرار بريطاني عام 1972 كما بين البحث ورغم محاولتين فاشلتين لتشكيل هذه الهيئة عام 1973 و 1982 الا انه لم يتأسس الا بعد اتفاق الجمعية العظيمة عام 1998, انظر: (Northern Ireland Assembly A Council for the curriculum Examination and Assessment, Belfast, 2015, p.12
- 2 - التوافقية Cosociationalism هي عملية تشارك السلطة في النظام الديمقراطي ويعرفها علماء السياسة بانها النظام الذي يحول دون هيمنة قومية او دين او طائفة معينة على نظام سياسي ديمقراطي بسبب اقلبيته بما يضمن استقرار النظام بالتوافق بين نخبة هذه الجماعات المختلفة ويعتبر مفكر العلوم السياسية الهولندي الالماني ايرن ليهارت افضل من كتب عن هذا الموضوع, انظر: (Arend Lijphart (Constitutional Design for Divided Societies) Journal of Democracy, Johns Hopkins University press, Baltimore, Vol.15, No.2, April 2004, p.p. 97-107.
- 3 - تم تغيير آلية الانتخابات مرة اخرى عام 2006 بعد توقيع اتفاقية سانت اندروز والتي نصت على انتخاب الوزير الاول من قبل حزب الاغلبية (البروتستانت) وانتخاب النائب من الحزب الثاني (كاثوليك), واخرى تولى المنصب كان بول غيفان بتاريخ 21\6\2021 ونائبته ميتشيل اونيل بنفس التاريخ, انظر: Vincint Kearny (Givan, O'Neil, installed as NI First and Deputy www.rte.ie/news/20210617/1228654-northern-ireland-latest/
- 1- Martin Mansergh and Andy Pollack (Cross-Border Bodies and the North– South Relationship) Paper Presented to University Rector in Ireland, 2001, p.18.
- 2- Donal Birington (The Constitution – The Dircachtas and the Problem of the Senate) The Itish Manthly, Irish Jesuit Province, Dublin, vol.80, No.945, March1952, p.103
- 3-(North, South Inter- Parliamentary Association) House of the Oireachtas, 2December 2016 www.oireachtas.ie/en/inter-parliamentary-work/northsouth
- 4-(North South Consulative Forum) Center for Cross Border Studies, Armagh, September 26, 2002 crossborder.ie/north-south-consulative-forum/
- 1- (strand3: British – Irish Council and Intergovernmental Conference) British-Irish Council , 201 l6- [www.british-irish-council.org](http://www.british-irish-council.org/) agreement- reached –multi- party.

7. المجلس البريطاني / الأيرلندي: (BIC) هي منظمة حكومية مشتركة تهدف لتحسين التعاون بين أعضائها في عدد من المجالات بضمنها النقل، البيئة والطاقة وتتكون عضويتها من افراد من جمهورية أيرلندا والمملكة المتحدة والحكومات المحلية في أيرلندا الشمالية واسكتلندا و ويلز وحكومات ما يعرف بالمناطق التابعة للتاج البريطاني (Crown Dependencies) مثل غورنسي (Guernsey) وجيرسي (Jersey) وجزيرة مان (Isle of Man)<sup>(1)</sup>.  
8. وتضمنت اتفاقية الجمعية العظيمة أيضاً توسيع الهيئة البرلمانية البريطانية- الأيرلندية المشتركة<sup>(2)</sup> وهكذا نرى حجم وعدد مسؤولية الهيئات التي يتم استحداثها في بريطانيا وأيرلندا والتي ساهمت بشكل فعال في تطوير النظام السياسي للبلدين ولكل عموم الاتحاد البريطاني.

#### هذه هي المقترحات فيما يخص الان العراقي

1. وضع آليات عملية لإزالة حالة عدم الثقة بين الحكومة الاتحادية واقلية كردستان وكذلك بين القوى السياسية والقوى الكردية عبر أشراك الجميع في القرارات السياسية المهمة خصوصا ما بين الحكومة الاتحادية واقلية كردستان.  
2. أن تقوم الحكومة الاتحادية والبرلمان العراقي بتفعيل المادة 140 بعد اقرارها بالدستور والتصويت عليها من قبل الشعب العراقي و تفعيل اللجان العاملة على تلك المادة من قبل الحكومة الاتحادية أو اتخاذ التدابير الممكنة التي من شأنها حل الخلاف حول تلك المادة.  
3. ضرورة الاستفادة من الجهات الدولية كمنظمة الامم المتحدة وبعض المؤسسات العالمية في حل الازمات الخطيرة في العراق، وخاصة في اجراء الانتخابات القادمة.

4. العودة الى نظام التوافقية الحقيقية ومشاركة جميع الاطراف بصورة فعليه وفعالة لبناء العراق الديمقراطي وليس دولة عسكرية ميليشياوية.

#### اما بالنسبة للقضية الأيرلندية نلاحظ التالي:

1. تمتد ازمة العلاقات الأيرلندية – البريطانية الى أكثر من 800 سنة مضت (فيما تعود القضية الكوردية في العراق الى ابعد من 100 سنة فقط وهو تاريخ تأسيس الدولة العراقية)
2. تمتاز القضية الأيرلندية بتداخل عميق بين الجوانب الطائفية والقومية على حد سواء (ما بين العنصرين الإنكليزي والغالي والطائفتين البروتستانتية والكاثوليكية) بالإضافة الى قضية التوطن الإنكليزي القسري في أيرلندا الشمالية خلال قرون الماضية وهو اساس كل المشكلة (فيما كانت قضايا التهجير قضية محدودة ولم تمارس الا فيما يسمى بالمناطق المتنازع عليها حالياً فس العراق وبقيت محافظات كردستان الرئيسية الثلاث بعيدة عن التوطن القسري.
3. عرفت أيرلندا الشمالية حرباً أهلية حقيقية بين قسيمي الشعب هناك، البروتستانت والكاثوليك او ما سمي لاحقاً بالوحديين (مؤيدو بقاء أيرلندا جزءاً من بريطانيا) والقوميون (مؤيدو انفصال أيرلندا الشمالية عن بريطانيا والتحاقها بجمهورية أيرلندا) بينما بقي الصراع في كردستان بعيداً عن التحام فعلي بين الشعبين العربي والكوردي، وفي حين عانى الشعب كوردي من ويلات قمع واضطهاد الحكومات العراقية المتعاقبة فان الكورد والعرب ظلوا حتى عام 2003 يدركون سوية انهم ضحايا الانظمة الدكتاتورية ولم يحملوا اي ضغائن تجاه بعضهم البعض ابدا ، ولم تتغير هذه الصورة ولمفارقة الا بعد سقوط الدكتاتورية في 2003 حيث بدأت الاحن والاحقاد تتكون جزئياً بين الطرفين نتيجة علو الشعارات القومية من الطرفين ولاسباب اخرى نفسية لاجمال لشرهما هنا ، ومع ذلك فان هذه المشاعر السلبية التي بدأت بالتراكم بعد 2003 لم تصل الى حد الاقتتال المباشر ، بل بقيت اراضي الطرفين مفتوحة امام الجميع للسياحة والعمل واللجوء وادارة الدولة.
4. ومع كل هذه الفروق الجسيمة بين النموذجين العراقي والبريطاني (لصالح العراقي) فقد نجحت بريطانيا ومن خلال اتفاقية الجمعية العظيمة من اقرار السلام بشكل نهائي وابتداع الكثير من المؤسسات كما رأينا والتي عملت ومازالت وبكل نجاح على ديمومة الية السلام بين الطرفين وتطويره وحل كل الخلافات العالقة بين الطرفين ، وحتى مع مشكلة البريكست التي ظهرت مؤخراً والتي هددت بنسف اتفاق الجمعية العظيمة ( لان الاتفاق نص على الية محددة لوضع حق تقرير المصير بشكل نهائي ضمن شعبي أيرلندا الشمالي والجنوبي وهو امر كان طبيعياً في ضوء انتماء الدولتين البريطانية والأيرلندية ضمن الاتحاد الاوربي اما و بعد خروج بريطانيا من الاتحاد فقد اصبح امراً متعذراً فاما ان تبقى الحدود مفتوحة بين جزئي أيرلندا وفق الاتفاق وهذا يعني ابطال البريكست او اغلاق الحدود بينها وهذا يعني ابطال اتفاق الجمعية العظيمة !!! ) فان هناك آليات ديمقراطية وضعت داخل النظام لمعالجة هذه المشكلات و حلها وصولاً لابقاء وصيانة السلام بين الشعبين

1 - المفارقة في هذا التمثيل ان إنجلترا هي الطرف الوحيد الغير ممثل في هذا المجلس كعضو في المملكة المتحدة، انظر: Vernon Bogdanor (The British- Irish Council and Devolution in Government and opposition) Politics, University of New York, New York, vol.34, issue.3, July1999, p.291  
2 - تأسس هذا المجلس عام 1990، ثم توسع بعد 1998 انظر: (British – Irish Parliamentary Assembly) House of the Oireachtas, www.oireachtas.ie/en/inter-parliamentary-work/british-irish

5. أن الإصلاح السياسي ضرورة ملحة من أجل إعادة ترتيب الوضع الراهن وتحسينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية، والإصلاح عملية طبيعية وحضارية لا بُد من الدخول فيها من أجل تغيير الواقع الراهن السيئ بواقع أفضل، فهو الطريق نحو مستقبل واعد يتم فيه الانفتاح السياسي، وتسود فيه قيم العدالة، والمساواة، والحرية، واحترام حقوق الإنسان.

## المصادر والمراجع

### 1. الكتب

1. امين زكي بيك، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية، ترجمة وتعليق إلى العربية: محمد علي عوني، شركة نوايا الفكر، القاهرة، 2009.
2. امين محمد علي امين شمسة، الكورد وحق تقرير المصير، مكتب تنمية الفكر والتوعية، السلمانية، 2021.
3. بول برمر، عام قضيتيه في العراق، النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.
4. بيترو.غالبريث، نهاية العراق، ترجمة ايا احمد، دار العلوم العربية، بيروت، 2007.
5. جاليند، جيرارد، شعب بدون وطن، الكرد وكردستان، ترجمة: عبد السلام النقشبندى، دار اراس، اربيل، 2012.
6. جيمس كروفورد، استشارة قانونية مع البروفيسور جيمس كروفورد، رئيس قسم القانون الدولي التابع للأمم المتحدة. ، ورئيس مركز لوتر باشت للبحوث في مجال القانون الدولي بجامعة كامبريدج وزميل كلية جيساس كامبريدج، تفسير قانوني، وزارة الثروات الطبيعية لأقليم كردستان، 2008.
7. صلاح خرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، 2001.
8. صباح صادق جعفر الانباري، دستور جمهورية العراق 2005، الباب الاول المادة الاولى وكذلك المادة 116، المكتبة القانونية، بغداد، 2008.
9. عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن، م.س.
10. عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، ط ٢، مطبعة الانتصار، بغداد، ١٩٨٥،
11. فؤاد ساكو، الأسس القانونية لحق الشعب الكردي في تقرير المصير، ط1، مطبعة الهدف، مشيخان، الولايات المتحدة. 1978.
12. فالخ عبد الجبار وهاشم داوود، الانبئة والدولة، ط1، مطبعة الفرات، بغداد، 2006.
13. كوسين بابكر، حول الفدرالية- النظامان السويسري والعراقي- دراسة مقارنة، مكتب الفكر والوعي، السلمانية، 2009.
14. ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد، ازمة كركوك السياسة الانبئية في النزاع والحلول التوافقية، ت: عبد الاله النعمي، دراسات عراقية، بغداد، 2009.
15. منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق (البعث والكرد)، دار بيسان، بيروت، 2000.
16. نيكيتين باسيلي، الكرد: دراسة سوسولوجية وتاريخية، ت: نوري طالباني، مكتب الفكر والتوعية، السلمانية، 2007.
17. هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، بيروت، 2001.
18. هاشم ياسين، سردار محمد عبدالرحمن وعدنان كركوكي، اطلس كركوك، اللجنة العليا لمناهضة تعريب كردستان، اربيل، 2005.

### الرسائل والاطاريح

1. طارق كاكه رش، دراسة في الصراع الأمريكي – الإيراني و تأثيره في العراق ما بعد 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2011.
2. نعمة العبادي، الموقع الجيوسياسية والمعنوي لكركوك وأثره في الاستقرار المحلي والإقليمي، بحث غير منشور مقدم الى مؤتمر القوى الوطنية حول كركوك، إسطنبول، تموز، 2009.

### 3. المجلات

1. شجاء معروف فرحان، اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد62،  
www.uomustansiriyah.edu.iq
2. مشرق عباس، بغداد واربيل تنازع دستوري أم "تنازع في الدستور" العراق قوس أزمت متفجر من خاتقين الى سنجان حول السلطة وحدود الفدرالية. الرابط  
http://www.daralhayat.com/special/features
3. كردستان العراق علاقات ملتسنة ونوايا مستترة، شبكة النبا المعلوماتية: [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)
4. صحيفة القدس العربي، العدد الصادر يوم 2013/11/19

### 4. الانترنت

1. تعريب المناطق الكردية يمثل تحدياً لعراق ما بعد صدام، اذاعة العراق الحر، ٢٠ تشرين الأول، ٢٠٠٢، للمزيد، انظر: <https://www.iraqhurr.org/a/1631000.html>
2. القوات العراقية تدخل كركوك، 2017\10\16، <https://www.aljazeera.net/news/arabic>
3. كردستان العراق علاقات ملتسنة ونوايا مستترة، شبكة النبا المعلوماتية [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)
4. بغداد اور نيوز، بوادر أزمة جديدة بين بغداد واربيل، الرابط [www.uragency.net/index.php](http://www.uragency.net/index.php)

1. Aubrey Gwynen (The Black Death In Ireland) Irish Quarterly Review Massenegeer Publication, Dublin, Vol.24, No.93, Mars 1935, P.27
2. Aaron Edwards (The Progressive Unionist Party of Northern Ireland: A left-Wing Voice in Ethnically Divided Society) BJPIR, Political Studies
3. Association, London Pupin. Com, assents, images, articles, A- Left- wing –vice
4. Alliance party of Northern Ireland) www.politics.co.uk/reference/alliance-party
5. Arend Lijphart (Constitutional Design for Divided Societies) Journal of Democracy, Johns Hopkins University press, Baltimore, Vol.15, No.2, April 2004
6. Bomb demolishes crowded Belfast pub) BBC news. bbc. Uk / on this day/ hi/1971 dates/ stories/ December/4
7. Colin Irwin (The Peoples peace Process: Northern Ireland and Role of Public Opinion polls in Political Negotiation) Security Dialogue, Sage, London, Vol.30, No.3, September 1999, p.307
8. Constantia Maxwell (The Plantation in Ulster at the Beginning of James 1,s Reign) The Sewanee Review, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, vol.31, no.2, April 1923
9. Donal Brington (The Constitution – The Daireachtas and the Problem of the Senate) The Irish Monthly, Irish Jesuit Province, Dublin, vol.80, No.945, March 1952
10. David R Lowry (Interment: Detention Without Trial in Northern Ireland) American Bar Association , Chicago , vol.5 , No.3 , Spring 1976
11. Derek Birrell (Directrule and the governance of Northern Ireland) Manchester University Press, Manchester, 2009
12. David Beresford (The deaths that gave new life to an IRA legend) The Guardian , London ,5-October 1981
13. D.C Savage (The Origins of the Ulster Unionist Party) Irish Historical Studies, Cambridge University Press, Cambridge. Vol.12, No.47 Mars 1991.
14. Etain Tannam (Expaining the good Friday Agreement: A Learning process) Government and Opposition, Cambridge University press, Cambridge, Vol.36, No.4, Autumn 2001.
15. .F.W Buckler (The Establishment of The Church of England :Its Constitutional and Legal Significance) Church History ,Cambridge University Press, Cambridge, Vol.10, No.4, December 1941
16. Garret Fitz Gerald (The 1974-5 Threat of a British Withdrawal From Northern Ireland) Irish Studies in International Affairs, Royal Irish Academy, Dublin, Vol.17, 2006
17. Jack S. Levy and T. Clifton Morgan (The War – Weariness Hypothesis :An Empirical Test) American Journal of Political Science, Midwest political science Association, Bloomington, Vol.30, No.1, February 1986
18. .O. Prestwich (War and Finance in the Anglo-Norman State) in Mathew Stick and (ed) (Anglo – Norman War far Studies in Late Anglo-Saxon and Anglo- Norman
19. Jordanna Bailkin (Liaving home: The Politics of deportation in post war Britain) Journal of British studies, Cambridge University Press, Cambridge, Vol.47, No.4, October 2008
20. James Livesey (The Dublin Society in 18th Century Irish Political Thought) The Historical journal , Cambridge University Journal, Cambridge, vol.47, No.3. Sempetember 2000
21. Kevin Rafter (The Story of the official IRA and the Workers party): Science and Society, Guilford press, New York, vol.75, NO.2, April 2011
22. Kevin Hearty (Critical Engagement : Irish Republicanism, Memory Politics and Policing) Liverpool University Press, Liverpool 2017
23. Keith Kyle (Sunning dale and after: Britain, Ireland, and Ulster) The World Today, Royal Institute of International Affairs, London, vol.31, No.1, November 1975



24. London E. Hancock (The Northern Irish Peace Process: From Top to Bottom) International Studies Review, Wiley, London, vol.10, No.2, June 2008
  25. Martin Mansergh and Andy Pollack (Cross-Border Bodies and the North– South Relationship) Paper Presented to University Rector in Ireland, 2001
  26. Martin O Donoghue (The Legacy of the Irish Parliamena tray party in Independent Ireland ) Liverpool University Press, Liverpool, 2019
  27. Mary E. Daly ( The Irish Free State) Journal of British Studies, Cambridge University Press, Cambridge, vol.46, No.1, January 2007
  28. M.A.G.O. Tuathaigh (The Irish in 19th Century Britain: Problems of Integration) Transaction of the Royal Historical Society, Cambridge University Press, Cambridge, vol. 31, 1981
  29. Mitchell: Maines Environmental Senator) Maine Law Review, Portland, vol.47, No.1, 2018
  30. North South Consulatative Forum) Center for Cross Border Studies, Armagh, September 26, 2002 [crossborder.ie/north-south-counsulitative-forum](http://crossborder.ie/north-south-counsulitative-forum)
  31. Niamh puisrel (Labourand Coalition: the impact of the first interparty government 1948-1951) Saothar History Society, Dublin, vol.27, 2002
  32. Northern Ireland Assembly A guide to the Assembly and Parliament) Council for the curriculum Examination and Assessment, Belfast, 2015
  33. Patrick Hayes (Bloody Sunday: Trauma, Pain and Politics) Contemporary Irish Studies, Pluto Press, London, 2005
  34. Patrick J. Roche (Northern Ireland and Irish Nationalism : A Unionist Perspective) The Irish Review, Cork University Press , Cork , No.15 , Spring1994
  35. Ronnie Munck (The Making of the Troubles in Northern Ireland) Journal of Contemporary History, Sage, London , vol.27, No.2, April1992
  36. Tomas M. Parker (Religion and Politics in Britain) Journal of Contemporary: History,Sage,Newyork,Vol.2,No.4,October 1967
  37. Timothy Shanahan(The Provisional Irish Republican Army and the Morality of Terrorism) Edinburgh University press,2009
  38. T.M. Kettle (A- Notion Sinn Fein in Ireland) The North American Review, University of Northern Lowe, Cedar Falls, Vol.187, No.626, January 1991
  39. Veronique Molinar (putting Women in the picture: the impact of the Northern Ireland Womens Coalotion on Northern Irish Politics ) Etudes Iriandaïses, Open Edition Journals, France, Annee. 2007
  40. Vernon Bogdanor (The British- Irish Council and Devolution in Government and opposition) Politics, University of New Yor, New York, vol.34, issue.3, July1999
- الاتريديت
1. North, South Inter- Parliamentary Association) House of the Oireachtas, 2December 2016 [www.oireachtas.ie/en/inter-parliamentary-work/northsouth](http://www.oireachtas.ie/en/inter-parliamentary-work/northsouth)
  - 2.strand3: British – Irish Council and Intergovernmental Conference) British-Irish Council , 201 l6- [www.british Irish council.org](http://www.british Irish council.org) lagreement- reached –multi- party
  - 3.Vincint Kearny (Givan, ONeil, installed as NI First and Deputy [www.rte.ie/news/20210617/1228654-northern-ireland-latest](http://www.rte.ie/news/20210617/1228654-northern-ireland-latest)